

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة

قياسية خلال المدة 1990-2023

د. يسيرة دريباتي¹ عبير محسن حسن²

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية خلال المدة 1990-2023، بالاعتماد على نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفهما مؤشرين تابعين للعمق المالي المصرفي، وعلى مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر رأس المال البشري، والإنفاق العام على التعليم، ومعدل البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة بوصفها متغيرات مستقلة مفسرة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في بناء الإطار النظري، والمنهج القياسي في الإطار التطبيقي باستخدام بيانات سنوية ثانوية منشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي، مع إرفاق بيانات الدراسة في الملحق وتحديد مصدرها الإلكتروني. وتم توظيف الإحصاءات الوصفية، واختبار فيليبس-بيرون لجذر الوحدة، واختبار جوهانسن للتكامل المشترك، ثم تقدير نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً SUR على الفروق الأولى للمتغيرات، نظراً لوجود معادلتين مترابطتين للعمق المالي المصرفي هما معادلة الودائع ومعادلة الائتمان. وأظهرت النتائج أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، وأنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات معادلتين الدراسة، بما يشير إلى أن العلاقة المقدرة تتركز في الأجل القصير. كما بينت النتائج أن التغير في مؤشر التنمية البشرية له أثر موجب ومعنوي في كل من نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين ظهر أثر غير متمائل لمتغيرات سوق العمل بين معادلتين الودائع والائتمان، ولم يثبت للإنفاق العام على التعليم أثر معنوي مباشر. وتوصلت الدراسة إلى أن تعميق القطاع المصرفي في سورية لا يرتبط بالمحددات المالية وحدها، بل يتطلب رفع كفاءة التنمية البشرية، وتحسين قابلية سوق العمل لتوليد دخول مستقرة، وتطوير سياسات مصرفية قادرة على تحويل المدخرات إلى ائتمان إنتاجي.

الكلمات المفتاحية: العمق المالي المصرفي - التنمية البشرية - رأس المال البشري - سوق العمل.

¹ أستاذ- قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية

² طالبة دكتوراه - قسم الإحصاء والبرمجة- كلية الاقتصاد - جامعة اللاذقية

The Impact of Human Development and Its Components on Banking Financial Depth in Syria: An Econometric Study over the Period 1990–2023

Dr. Yasira Dribati³ Abeer Mohsen Hasan⁴

Abstract

This study aimed to measure the impact of human development and its components on banking financial depth in Syria over the period 1990–2023. The deposit-to-GDP ratio and the credit-to-GDP ratio were used as dependent indicators of banking financial depth, while the Human Development Index, Human Capital Index, government expenditure on education, unemployment rate, and labor force participation rate were employed as independent explanatory variables. The study adopted the descriptive-analytical approach in developing the theoretical framework and the econometric approach in the empirical analysis, using annual secondary data published in the World Bank database, with the study data attached in an appendix and its electronic source identified. Descriptive statistics, the Phillips–Perron unit root test, and the Johansen cointegration test were employed, followed by the estimation of a Seemingly Unrelated Regression (SUR) model on the first differences of the variables, due to the presence of two interrelated banking financial depth equations: the deposit equation and the credit equation. The results showed that all study variables were stationary at first difference and that no cointegration relationship existed among the variables of the two equations, indicating that the estimated relationship is concentrated in the short run. The findings also revealed that changes in the Human Development Index had a positive and statistically significant effect

³ Professor – Department of Statistics and Programming – Faculty of Economics – Latakia University

⁴ PhD Candidate – Department of Statistics and Programming – Faculty of Economics – Latakia University

on both the deposit-to-GDP ratio and the credit-to-GDP ratio. In contrast, labor market variables exhibited asymmetric effects across the deposit and credit equations, while government expenditure on education did not show a statistically significant direct effect. The study concluded that deepening the banking sector in Syria is not determined by financial factors alone, but requires improving the efficiency of human development, enhancing the labor market's capacity to generate stable incomes, and developing banking policies capable of transforming savings into productive credit.

key words: Banking financial depth – Human development – Human capital – Labor market.

المقدمة

يعد العمق المالي المصرفي من المؤشرات الأساسية التي تعكس قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات وتوجيه الائتمان وتمويل النشاط الاقتصادي، إذ يظهر من خلال اتساع قاعدة الودائع المصرفية وارتفاع نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفي الاقتصادات النامية لا يتحدد هذا العمق بعوامل مالية بحتة، بل يتأثر أيضاً بمحددات بشرية واجتماعية ومؤسسية ترتبط بنوعية رأس المال البشري، ومستوى التنمية البشرية، وكفاءة الإنفاق العام على التعليم، واتجاهات سوق العمل [3]، [4]، [6]. ومن ثم فإن فهم العلاقة بين التنمية البشرية والعمق المالي المصرفي يفتح مجالاً لتفسير جانب مهم من الاختلاف في قدرة الاقتصاد على توسيع الوساطة المالية وتعزيز الدور التنموي للقطاع المصرفي.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في الحالة السورية على نحو خاص، نظراً لما تعرض له الاقتصاد السوري خلال مدة الدراسة من تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة، شملت سنوات ما قبل 2011، وسنوات الاضطرابات الداخلية، وجائحة كورونا، وما رافقها من ضغوط على الدخل والتشغيل والقطاع المالي. وقد انعكست هذه التحولات على مؤشرات التنمية البشرية وسوق العمل من جهة، وعلى مؤشرات العمق المالي المصرفي من جهة أخرى. لذلك قدمت الدراسة الحالية معالجة قياسية لأثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية خلال المدة 1990-2023، من خلال التمييز بين جانب تعبئة الموارد المصرفية ممثلاً بنسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وجانب تخصيص

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

الموارد ممثلاً بنسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الجمع بين نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بوصفهما مظهرين مكملين للعمق المالي يمنح الدراسة قدرة أكبر على الإحاطة بطبيعة العلاقة من جانبي تعبئة الموارد واستخدامها [5]، [14].

مشكلة الدراسة

تتطلب مشكلة الدراسة من وجود تباين واضح في تطور مؤشرات العمق المالي المصرفي في سورية خلال المدة 1990-2023، ممثلة بنسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالتزامن مع تغيرات ملحوظة في مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر رأس المال البشري، والإنفاق العام على التعليم، ومعدل البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة. وتكمن الإشكالية البحثية في أن الأدبيات السابقة تناولت غالباً العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية، أو أثر التطور المالي في التنمية البشرية، بينما لم تقدم معالجة قياسية كافية للحالة السورية تربط بين مكونات التنمية البشرية وسوق العمل من جهة، وبين جانبي العمق المالي المصرفي، أي تعبئة الودائع وتخصيص الائتمان، من جهة أخرى.

وتأخذ هذه الإشكالية أهمية خاصة في البيئة السورية، لأن مدة الدراسة تضمنت صدمات اقتصادية ومؤسسية كبيرة، مثل الحرب الداخلية، وجائحة كورونا، والعقوبات الاقتصادية، وهي عوامل يمكن أن تغير طريقة انتقال أثر التنمية البشرية إلى القطاع المصرفي. وبذلك لا تقتصر غاية الدراسة على اختبار علاقة إحصائية بين متغيرات، بل تمتد إلى تفسير ما إذا كانت التنمية البشرية ومكوناتها قادرة على دعم العمق المالي المصرفي في بيئة اقتصادية تعرضت لصدمات حادة، وما إذا كان أثرها ينتقل بالطريقة نفسها إلى الودائع والائتمان.

وبناءً على ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: ما أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية خلال المدة 1990-2023؟
وتتفرع عنه الأسئلة الآتية:

1. ما أثر مؤشر التنمية البشرية في كل من نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية؟
2. ما أثر مؤشر رأس المال البشري والإنفاق العام على التعليم في العمق المالي المصرفي؟
3. هل يظهر أثر متغيرات التنمية البشرية وسوق العمل بالطريقة نفسها في جانبي العمق المصرفي، أي الودائع والائتمان؟
4. هل أدت طبيعة البيئة السورية خلال مدة الدراسة إلى جعل أثر التنمية البشرية في العمق المالي المصرفي قصير الأجل وغير مستقر في الأجل الطويل؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خصوصية البيئة السورية خلال المدة 1990-2023، إذ شهد الاقتصاد السوري تحولات كبيرة أثرت في مؤشرات التنمية البشرية وسوق العمل والقطاع المصرفي. وتتميز الدراسة بأنها لا تكتفي بتحليل العمق المالي المصرفي من زاوية مالية تقليدية، بل تربطه بمكونات التنمية البشرية وسوق العمل، بما يسمح بتفسير أوسع لقدرة الجهاز المصرفي على تعبئة الودائع وتخصيص الائتمان في اقتصاد تعرض لصدمات هيكلية عميقة.

وتتمثل الأهمية النظرية للدراسة في أنها تقدم معالجة تجمع بين أدبيات التنمية البشرية وأدبيات العمق المالي المصرفي، وتوضح أن العلاقة بينهما لا تكون مباشرة دائماً، بل تمر عبر قنوات التعليم، ورأس المال البشري، وسوق العمل، والثقة في المؤسسات المالية. كما تسهم الدراسة في إبراز الفرق بين أثر التنمية البشرية في تعبئة الموارد المصرفية من خلال الودائع، وأثرها في توظيف هذه الموارد من خلال الائتمان.

أما الأهمية التطبيقية فتتمثل في تقديم دليل قياسي يساعد صناع السياسات في سورية على فهم أن تحسين مؤشرات التنمية البشرية (من خلال رفع جودة التعليم والصحة ومستوى الدخل، بما يعزز قدرة الأفراد على الادخار والتعامل مع المؤسسات المصرفية الرسمية) لا يكفي وحده لتعميق القطاع المصرفي، ما لم يتحول إلى دخول مستقرة، وفرص عمل منتجة، ومشروعات قادرة على الحصول على التمويل. كما تفيد نتائج الدراسة في توجيه السياسات المصرفية نحو تقليل الفجوة بين قدرة المصارف على جذب الودائع وقدرتها على توسيع الائتمان المنتج، خاصة في ظل بيئة اقتصادية متأثرة بالاضطرابات، وجائحة كورونا، والحصار الاقتصادي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى قياس أثر مكونات التنمية البشرية وسوق العمل في العمق المالي المصرفي في سورية خلال المدة 1990-2023، وذلك من خلال:

1. قياس أثر مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر رأس المال البشري، والإنفاق العام على التعليم، ومعدل البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال المدة 1990-2023.
2. قياس أثر المتغيرات نفسها في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال المدة 1990-2023.

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

3. المقارنة بين استجابة الودائع واستجابة الائتمان تجاه متغيرات التنمية البشرية وسوق العمل، بما يوضح ما إذا كان أثر هذه المتغيرات متماثلاً أو مختلفاً بين جانبي العمق المالي المصرفي.
4. تفسير النتائج القياسية ضمن مجال الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها سورية خلال مدة الدراسة، ولا سيما الاضطرابات الداخلية، وجائحة كورونا، والعقوبات الاقتصادية.

حدود الدراسة

- تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الجمهورية العربية السورية، بوصفها البيئة الاقتصادية والمصرفية التي يجري تحليل العلاقة فيها بين التنمية البشرية والعمق المالي المصرفي.
- الحدود الزمنية فتتمثل في المدة الممتدة من عام 1990 حتى عام 2023، وذلك بحسب توافر البيانات السنوية بصورة متزامنة لجميع متغيرات الدراسة.
- تتمثل الحدود الموضوعية في قياس أثر التنمية البشرية ومكوناتها في محددات العمق المالي المصرفي، من خلال اعتماد نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشرين للعمق المالي المصرفي، واعتماد مؤشر التنمية البشرية، ومؤشر رأس المال البشري، والإنفاق العام على التعليم، ومعدل البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة كمتغيرات مفسرة.
- لا تتضمن الدراسة حدوداً بشرية، لأنها لا تعتمد على استبانة أو مقابلات أو عينة من الأفراد، بل تعتمد على بيانات اقتصادية كلية سنوية منشورة.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في بناء الإطار النظري، من خلال مراجعة الأدبيات التي تناولت مفهوم العمق المالي المصرفي ومحدداته، ولا سيما المحددات المرتبطة بالتنمية البشرية ورأس المال البشري وسوق العمل. كما اعتمدت المنهج القياسي في الإطار التطبيقي بغرض اختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة باستخدام بيانات سنوية عن الاقتصاد السوري خلال المدة 1990-2023. وفي الجانب التطبيقي، تم أولاً توصيف المتغيرات وصفاً إحصائياً للكشف عن خصائصها الأساسية، ثم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار فيليبس-بيرون. وبعد أن أظهرت النتائج أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، تم اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، كما تم تقدير نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً SUR على الفروق الأولى للمتغيرات، نظراً لملاءمته لتقدير معادلتين مترابطتين موضوعياً ومتزامنتين، هما معادلة نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعادلة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، مع السماح بارتباط حدود الخطأ بينهما. وقد دُعمت النتائج

باختبارات تشخيصية شملت اختبار بورتمنتو للارتباط الذاتي واختبار التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات للبواقي.

نموذج ومتغيرات الدراسة

يعتمد نموذج الدراسة على تفسير العمق المالي المصرفي بوصفه متغيراً تابعاً مركباً يقاس من خلال مؤشرين تابعين متكاملين: هما نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر نسبة الودائع عن قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات واستقطاب الموارد المالية، في حين تعبر نسبة الائتمان عن قدرة الجهاز المصرفي على توظيف هذه الموارد في تمويل النشاط الاقتصادي.

المتغيرات المستقلة فتتمثل في مؤشر التنمية البشرية بوصفه المتغير التفسيري الرئيس، إلى جانب مؤشر رأس المال البشري، والإنفاق العام على التعليم، ومعدل البطالة، ومعدل المشاركة في القوى العاملة، بوصفها مؤشرات داعمة تعكس أبعاد التنمية البشرية وسوق العمل. وبناءً على ذلك، يتم تقدير معادلتين قياسيتين، الأولى لقياس أثر هذه المتغيرات في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، والثانية لقياس أثرها في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي. تتمثل متغيرات الدراسة وفق الجدول التالي:

الجدول (1) تعريف متغيرات الدراسة ووحدات قياسها وترميزها

الترميز	وحدة القياس	المتغير
DTG	% نسبة مئوية	نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي
CTG	% نسبة مئوية	نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي
HDI	مؤشر مركب من 0 إلى 1	مؤشر التنمية البشرية
HCI	مؤشر مركب من 1 إلى 5	مؤشر رأس المال البشري للفرد الواحد بناءً على سنوات الدراسة والعوائد على التعليم
GEE	نسبة مئوية % من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الناتج المحلي
UNEMP	% نسبة مئوية	معدل البطالة
LFPR	% نسبة مئوية	معدل المشاركة في القوى العاملة من إجمالي السكان بعمر 15 سنة فأكثر

المصدر: الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

مصادر البيانات ومبررات الاعتماد على البنك الدولي:

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

اعتمدت الدراسة على البيانات السنوية المنشورة في قاعدة بيانات البنك الدولي خلال المدة 1990-2023، وذلك لعدة أسباب. أولها أن قاعدة البنك الدولي توفر بيانات موحدة وقابلة للمقارنة زمنياً بين متغيرات الاقتصاد الكلي، والتنمية البشرية، وسوق العمل. وثانيها أن هذه القاعدة تعتمد منهجيات قياس موثقة تسمح بتقليل التحيز الناتج عن اختلاف مصادر البيانات المحلية. وثالثها أن البيانات المتاحة عن الاقتصاد السوري تعاني من فجوات وتباينات بين المصادر، لذلك يمثل البنك الدولي أحد المصادر الدولية الأكثر استخداماً في الدراسات القياسية المقارنة. وقد تم إرفاق بيانات الدراسة في ملحق (1) بما يسمح للباحثين بالتحقق من البيانات وإعادة تطبيق النموذج.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنمية البشرية ومكوناتها في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال المدة 1990-2023. وتتفرع عنها الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنمية البشرية في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر رأس المال البشري في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على التعليم في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل المشاركة في القوى العاملة في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنمية البشرية ومكوناتها في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية خلال المدة 1990-2023. وتتفرع عنها الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر التنمية البشرية في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمؤشر رأس المال البشري في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام على التعليم في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل البطالة في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل المشاركة في القوى العاملة في نسبة الانتماء إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة [1] عام 2025 بعنوان: التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي لتحقيق

التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2004-2023

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وانعكاس ذلك على تحقيق التنمية البشرية في الجزائر خلال المدة 2004-2023. واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي القياسي لبحث طبيعة العلاقة بين متغيرات التكنولوجيا المالية والشمول المالي والتنمية البشرية. واستندت إلى بيانات سنوية كلية تخص الاقتصاد الجزائري، شملت مؤشرات مرتبطة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي إلى جانب مؤشرات التنمية البشرية خلال فترة الدراسة. كما استخدمت الدراسة أساليب التكامل المشترك لقياس اتجاهات العلاقة واختبار أثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة. وأظهرت النتائج أن تطور التكنولوجيا المالية يساهم في دعم الشمول المالي من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين كفاءة استخدامها، كما بينت وجود أثر إيجابي للشمول المالي في دعم التنمية البشرية.

2- دراسة [2] عام 2024 بعنوان: العلاقة المتبادلة بين الشمول المالي والتنمية البشرية

وأثرهما على الفقر في مصر

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في مصر، وبناء مؤشر مركب له، ثم اختبار العلاقة السببية بين الشمول المالي والتنمية البشرية والفقر خلال المدة 2011-2023. اعتمدت المنهج التحليلي القياسي، واستخدمت أسلوب التكامل المشترك واختبارات السببية، إضافة إلى نموذجين قبايين: الأول لقياس العلاقة المتبادلة بين الشمول المالي والتنمية البشرية، والثاني لقياس أثر الشمول المالي والتنمية البشرية على الفقر.

ومن حيث المؤشرات، استخدمت الدراسة مؤشر التنمية البشرية كمقياس تنموي رئيس، واستخدمت للفقر معدل الفقر، بينما ضمت المؤشرات المالية أو القريبة من الشمول المالي خمسة متغيرات اقتصادية هي: عدد ماكينات الصراف الآلي، وعدد المقترضين من البنوك التجارية، وعدد فروع البنوك التجارية، وعدد المودعين في البنوك التجارية، ومتغير التعليم. أما النتائج، فقد أظهرت علاقة سببية ثنائية الاتجاه ذات

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

دلالة إحصائية وعلاقة عكسية بين مؤشر الشمول المالي ومعدل الفقر، كما أظهرت علاقة سببية موجبة معنوية أحادية الاتجاه من الشمول المالي إلى مؤشر التنمية البشرية فقط. وعلى مستوى النموذج الخاص بالفقر، بيّنت الدراسة أن متغيري ماكينات الصراف الآلي وعدد فروع البنوك التجارية ارتبطا عكسياً بالفقر، في حين ارتبط متغيرا عدد المقترضين وعدد المودعين والتعليم طردياً بالفقر.

3- دراسة [5] عام 2023 بعنوان: دور مؤشرات النظام المالي في دعم التنمية الاقتصادية

في سورية

هدفت الدراسة إلى تحليل دور مؤشرات النظام المالي في دعم التنمية الاقتصادية في سورية، من خلال دراسة أثر مجموعة من المؤشرات المالية في الناتج المحلي الإجمالي بوصفه مؤشراً معبراً عن التنمية الاقتصادية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض مفهوم النظام المالي ومؤشراته، كما استخدمت نموذج الانحدار المتعدد لقياس أثر مؤشرات النظام المالي في الناتج المحلي الإجمالي. وتمثلت المتغيرات المستقلة في حجم الائتمان المصرفي، وحجم الإنفاق الحكومي، وحجم الاستثمار، في حين تمثل المتغير التابع في الناتج المحلي الإجمالي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمؤشرات النظام المالي في الناتج المحلي الإجمالي، وبقوة تفسيرية بلغت 79.3%. كما أظهرت النتائج وجود أثر موجب ومعنوي لحجم الائتمان المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي، وأثر سالب ومعنوي لحجم الإنفاق الحكومي، في حين لم يظهر حجم الاستثمار أثراً معنوياً في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

4- دراسة [3] عام 2025 بعنوان: Unveiling the financial pathway to human

linear ARDL and Granger –development: Insights from non causality analysis

الكشف عن المسار المالي نحو التنمية البشرية: أدلة من نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة غير الخطي واختبارات سببية غرانجر.

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية في دول BRICS، وبالتحديد أثر أبعاد الشمول المالي في مؤشر التنمية البشرية HDI. واعتمدت على بيانات Panel سنوية خلال 2004-2022 لخمس اقتصادات هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. ومنهجياً استخدمت الدراسة Panel ARDL و Panel NARDL و FGLS، كما أجرت اختبارات الاعتماد المقطعي وعدم تجانس الميول، واستخدمت ثلاثة اختبارات للتكامل المشترك في البيانات البانل هي Westerlund و Pedroni و Kao. أما مؤشرات التنمية في هذه الدراسة فتمثلت في HDI كمؤشر

تابع، بينما شملت المؤشرات المالية ستة مؤشرات للشمول المالي، بينها مؤشرا وصول مالي FAI-1 و FAI-2، ومؤشر العمق المالي FDI، ومؤشر الاستقرار المالي FSI، ومؤشر الكفاءة المالية FEI، وبالنسبة للنتائج أن البيانات المتماثلة وغير المتماثلة أظهرت ارتباطاً موجباً جوهرياً بين مؤشرات الشمول المالي وتحسن HDI، وأن الصدمات الموجبة في FAI-2 و FDI و FSI رفعت HDI، وأن استخدام الإنترنت جاء موجباً ومعنوياً بقيم تراوحت بين 0.00126 و 0.00191، في حين جاءت البطالة ذات أثر سلبي على HDI في اختبارات المتانة FGLS. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين مؤشرات الشمول المالي و HDI. هذه الدراسة قوية جداً لبحثك لأن مؤشر العمق المالي فيها ليس هامشياً، بل أحد المؤشرات التفسيرية المباشرة.

5- دراسة [4] عام 2023 بعنوان: The effect of financial development on human development in selected development countries using GMM method

أثر التطور المالي في التنمية البشرية في دول نامية مختارة باستخدام طريقة العزوم المعممة. هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التطور المالي في التنمية البشرية في مجموعة من الدول النامية خلال الفترة 2016-2020 باستخدام بيانات بانل ومنهج GMM. استخدمت الدراسة أربع متغيرات تابعة تمثل التنمية البشرية أو رأس المال البشري على نحو تفصيلي، هي متوسط العمر المتوقع للذكور، ومتوسط العمر المتوقع للإناث، ومعدل الالتحاق الابتدائي للذكور، ومعدل الالتحاق الابتدائي للإناث. أما المتغيرات المالية والتنمية المفسرة فشملت الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ونسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، والإنفاق التعليمي، والإنفاق الصحي. أوضحت الدراسة أن الائتمان الموجه للقطاع الخاص كان ذا أثر موجب ومعنوي على رأس المال البشري، وأن نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي جاءت سالبة في جميع النماذج بسبب الأثر التضخمي، وأن الانفتاح الاقتصادي كان موجباً ومعنوياً في جميع النماذج باستثناء تسجيل الإناث، وأن الإنفاق الحكومي كان غير معنوي في معظم النماذج باستثناء بعض الحالات.

يتضح من الدراسات السابقة أن العلاقة بين التنمية البشرية والقطاع المالي عولجت في الغالب من خلال الشمول المالي أو التطور المالي، بينما ندر تناول العمق المالي المصرفي بوصفه متغيراً تابعاً يتأثر بمكونات التنمية البشرية وسوق العمل، ولا سيما في الحالة السورية. كما أن أغلب الدراسات استخدمت بيانات دولية أو بيانات بانل، في حين تعتمد الدراسة الحالية على بيانات سنوية تخص الاقتصاد السوري، بما يسمح بتفسير العلاقة ضمن خصوصية الصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها

سورية. وبذلك تتمثل فجوة الدراسة في اختبار أثر التنمية البشرية ومكوناتها في جانبي العمق المالي المصرفي، أي تعبئة الودائع وتخصيص الائتمان، ضمن نموذج قياسي واحد يسمح بالمقارنة بين المعادلتين.

الإطار النظري للبحث:

1- العمق المالي المصرفي بوصفه مؤشراً على كفاءة الوساطة المالية

يمثل العمق المالي المصرفي أحد المؤشرات الجوهرية التي تعكس قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات وإعادة توجيهها نحو الاستخدامات الاستثمارية والإنتاجية، ولذلك يقاس عادة بمؤشرات تعبر عن حجم النشاط المصرفي نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي مقدمتها نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتتبع أهمية هذين المؤشرين من أن الأول يعكس قدرة الجهاز المصرفي على استقطاب الموارد المالية من الوحدات ذات الفائض، في حين يعكس الثاني قدرته على إعادة تخصيص هذه الموارد في صورة تمويل وائتمان للوحدات ذات العجز. ومن ثم فإن ارتفاع هذين المؤشرين يشير غالباً إلى اتساع الدور الوسيط للمصارف وارتفاع درجة التطور المالي، بينما يعكس انخفاضهما محدودية الانتشار المالي وضعف قدرة المؤسسات المصرفية على أداء دورها التنموي [5]. كما أن الأدبيات الحديثة لا تنظر إلى العمق المالي على أنه ظاهرة نقدية صرفاً، بل تعده بنية مؤسسية وتنظيمية تتأثر بخصائص الاقتصاد الكلي وكفاءة البيئة الاجتماعية والتعليمية وبقدرة الأفراد على التعامل مع الأدوات والمؤسسات المالية الرسمية [4]. ولهذا فإن تفسير العمق المالي المصرفي في الاقتصادات النامية لا يكتمل بالاعتماد على المتغيرات المالية التقليدية وحدها، بل يتطلب إدماج أبعاد بشرية وتنموية تفسر الطلب على الخدمات المصرفية والقدرة على استخدامها والثقة بها، وهو ما يجعل اختيار نسبتي الودائع والائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مناسباً لتمثيل المتغير التابع في الدراسة الحالية.

2- التنمية البشرية ورأس المال البشري والإنفاق على التعليم كمدخلات لتعميق النشاط المصرفي

تتعلق الأدبيات التنموية من أن التنمية البشرية لا تقتصر على تحسين مستويات الدخل، بل تشمل توسيع قدرات الأفراد المعرفية والصحية والإنتاجية ورفع كفاءتهم في اتخاذ القرار الاقتصادي، وهو ما ينعكس في النهاية على أنماط الادخار والاستثمار والتعامل مع المؤسسات المالية. فكلما تحسن مؤشر التنمية البشرية ارتفعت قدرة الأفراد على الاندماج في الاقتصاد الرسمي، وزادت قابليتهم لاستخدام الحسابات المصرفية والتمويل النظامي، وتراجعت درجة الاعتماد على القنوات غير الرسمية، الأمر الذي يدعم اتساع قاعدة الودائع والائتمان معاً [2]. وفي السياق نفسه، يعد رأس المال البشري متغيراً أكثر تخصيصاً، لأنه يعبر عن تراكم التعليم والمهارات والعوائد المتوقعة من الاستثمار في المعرفة،

ولذلك فإن تحسنه يرفع إنتاجية العمل ويعزز تكوين الدخل القابلة للادخار ويزيد الطلب على الخدمات الائتمانية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، وهو ما يفسر العلاقة المتوقعة بين مؤشر رأس المال البشري والعمق المالي المصرفي [6]. أما الإنفاق العام على التعليم فيمثل الأداة الحكومية الأكثر مباشرة في تكوين رأس المال البشري على المدى المتوسط والطويل، إذ يسهم في تحسين جودة الموارد البشرية ورفع القابلية للتشغيل وتعزيز الوعي المالي والمؤسسي، ومن ثم قد يعمل بوصفه متغيراً دافعاً للعمق المالي من خلال تقوية القاعدة البشرية القادرة على الادخار والاقتراض والتفاعل مع المؤسسات المصرفية [7]. وبذلك فإن الجمع بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر رأس المال البشري والإنفاق العام على التعليم يتيح للدراسة الحالية قراءة متكاملة للأثر التنموي البشري في العمق المالي، بحيث لا يقتصر التحليل على النتائج النهائية للتنمية، بل يمتد إلى أحد أهم مدخلاتها التكوينية.

3- سوق العمل كقناة بين التنمية البشرية والعمق المالي المصرفي

تمثل مؤشرات سوق العمل حلقة الوصل العملية بين التحسن في التنمية البشرية وبين اتساع النشاط المصرفي، لأن نتائج التعليم والصحة والمهارات لا تتحول إلى سلوك مالي فعلي إلا عبر الاندماج في النشاط الاقتصادي وتوليد الدخل. وفي هذا الإطار، فإن معدل المشاركة في القوى العاملة يعكس درجة انخراط السكان في العملية الاقتصادية ومدى توافر قاعدة منتجة من الأفراد القادرين على تكوين دخل منتظمة، وهو ما من شأنه أن يعزز الادخار المصرفي ويرفع الطلب على الخدمات الائتمانية المرتبطة بالاستهلاك المنتج أو الاستثمار أو التوسع المهني، لذلك يُتوقع أن يرتبط هذا المتغير إيجابياً بالعمق المالي المصرفي في الأجلين المتوسط والطويل [3]. وعلى العكس من ذلك، يعكس معدل البطالة درجة التعطل في استخدام الموارد البشرية، ويؤشر إلى ضعف توليد الدخل وتراجع الاستقرار الاقتصادي للأفراد، وهو ما قد يحد من قدرة الأفراد على الإيداع المنتظم ويخفض أهليتهم الائتمانية ويزيد من المخاطر المرتبطة بالتمويل، بما يجعل العلاقة المتوقعة بين البطالة والعمق المالي علاقة سلبية في الغالب [1]. غير أن الأدبيات تشير أيضاً إلى أن أثر البطالة أو المشاركة الاقتصادية في المؤشرات المالية لا يكون دائماً مباشراً أو متماثلاً، بل قد يختلف بين الودائع والائتمان تبعاً لخصائص الاقتصاد وهيكل القطاع المصرفي وطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد [4]. ومن ثم فإن إدخال متغيري البطالة والمشاركة في القوى العاملة ضمن نموذج الدراسة الحالية لا يمثل مجرد إضافة وصفية، بل يعد ضرورياً لفهم الكيفية التي تنتقل بها آثار التنمية البشرية ورأس المال البشري إلى سلوك مالي مصرفي ملموس داخل الاقتصاد السوري.

الإطار التطبيقي:

يستند الإطار التطبيقي في هذه الدراسة إلى تسلسل إحصائي وقياسي منظم يهدف إلى ضمان سلامة التقدير وتجنب الانحدار الزائف، ولذلك بدأت الدراسة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة للكشف عن خصائصها وبعد ذلك تم اختبار استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار فيليبس-بيرون، لأن بيانات الدراسة عبارة عن سلاسل زمنية سنوية، ومن ثم فإن التحقق من درجة التكامل يعد خطوة أساسية قبل اختيار النموذج المناسب، إذ يؤكد التحليل القياسي أن استعمال متغيرات غير مستقرة في المستوى قد يؤدي إلى نتائج مضللة حتى لو بدت المعلومات معنوية ظاهرياً [8]. وانطلاقاً من أن نتائج جذر الوحدة أظهرت استقرار المتغيرات عند الفرق الأول، كان من الضروري اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات كل معادلة باستخدام منهج جوهانسن، لأن هذا الاختبار يسمح بالتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مجموعة من المتغيرات غير المستقرة، كما أنه أكثر ملاءمة في النظم متعددة المتغيرات من الاكتفاء باختبارات ثنائية أو أحادية العلاقة [9]. وبما أن نتائج جوهانسن بينت عدم وجود تكامل مشترك، فقد أصبح التقدير على الفروق الأولى هو الخيار المنهجي لتجنب الانحدار الزائف والانتقال إلى تحليل العلاقات قصيرة الأجل. وبعد تثبيت هذه النتيجة، تم اعتماد نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً URS لأن الدراسة لا تتعامل مع متغير تابع واحد، بل مع معادلتين مترابطتين موضوعياً تمثلان بعدين متكاملين للعمق المالي المصرفي، هما نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل تقدير المعادلتين معاً أكثر كفاءة من تقدير كل معادلة على حدة خاصة عندما يكون هناك ارتباط متزامن بين أخطاء المعادلتين [10]. ثم دعمت الدراسة نتائج التقدير باختبارات تشخيصية شملت اختبار بورتمنتو للارتباط الذاتي للتأكد من أن بواقي النظام لا تعاني من ترابط زمني يضعف سلامة التقدير، واختبار التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات للتحقق من اتساق البواقي مع الفروض الإحصائية العامة للنظام، وبذلك يكون مسار التحليل قد انتقل من التوصيف، إلى اختبار الاستقرارية، ثم اختبار العلاقة طويلة الأجل، ثم اختيار نموذج التقدير الأنسب لطبيعة البيانات وهيكل المعادلتين، وهو ما يمنح النتائج النهائية قدراً أعلى من الصدق القياسي والقدرة التفسيرية ويمكن التعبير

عن النماذج الأساسية المطبقة في الدراسة بالمعادلات الآتية: اختبار جذر الوحدة

$$Y_t = \alpha + \beta t + \gamma Y_{t-1} + \sum \delta_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل Y_t السلسلة الزمنية محل الاختبار، ويمثل α الحد الثابت، و β الاتجاه العام إن وجد، و γ معامل اختبار الاستقرارية، بينما تمثل الفروق المتأخرة وسيلة لمعالجة الارتباط الذاتي في البواقي، ويكون الحكم على استقرارية السلسلة من خلال اختبار معنوية γ وفق منطق اختبارات الاستقرارية [8]. ونموذج التكامل المشترك في صيغة جوهانسن:

$$\Delta X_t = \Pi X_{t-1} + \sum \Gamma_i \Delta X_{t-i} + \mu + \varepsilon_t$$

حيث تمثل X متجه المتغيرات الداخلة في كل نظام، وتمثل المصفوفة Π معلومات العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ويعتمد اختبار جوهانسن على رتبة هذه المصفوفة للحكم على عدد اتجاهات التكامل المشترك، فإذا كانت رتبته صفرًا انتفت العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات [9]. ونموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً لمعادلتي الدراسة:

$$\begin{aligned} \Delta DTG_t &= \alpha_0 + \alpha_1 \Delta HDI_t + \alpha_2 \Delta HCI_t + \alpha_3 \Delta GEE_t + \alpha_4 \Delta UNEMP_t \\ &\quad + \alpha_5 \Delta LFPR_t + u_{1t} \\ \Delta CTG_t &= \beta_0 + \beta_1 \Delta HDI_t + \beta_2 \Delta HCI_t + \beta_3 \Delta GEE_t + \beta_4 \Delta UNEMP_t \\ &\quad + \beta_5 \Delta LFPR_t + u_{2t} \end{aligned}$$

مع افتراض أن

$$Cov(u_{1t}, u_{2t}) \neq 0$$

أي إن حدود الخطأ في المعادلتين تكون مترابطة في الفترة نفسها، وهو الأساس الذي يمنح نموذج SUR ميزته الكفئية مقارنة بتقدير كل معادلة بشكل منفصل [10].

الجدول (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	DEPTH1	DEPTH2	GEE	HCI	HDI	LFPR	UNEMP
Mean	31.0790 3	9.84304 7	4.94331 7	2.28427 3	0.58994 1	44.6974 5	10.3901 2
Median	29.6283 0	9.21606 0	5.00829 0	2.30627 9	0.57860 0	45.8716 2	9.55000 0
Maximum	55.0094 0	22.2722 8	6.48084 0	2.70316 8	0.66100 0	51.6410 0	15.1790 0
Minimum	2.50331 8	1.21937 8	3.69905 0	1.75463 5	0.55200 0	37.4700 0	6.11000 0
Std. Dev.	14.2033 9	5.18605 3	0.42542 6	0.27870 0	0.03216 6	5.38705 6	2.99632 4
Skewness	- 0.15148 3	0.61287 3	0.71074 1	- 0.29554 0	0.77595 9	- 0.23650 9	0.25548 2

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

Kurtosis	2.35474 5	3.00075 5	7.84358 7	2.00785 1	2.32478 8	1.43568 6	1.48380 8
Jarque-Bera	0.71986 7	2.12847 5	36.0980 0	1.88945 6	4.05784 1	3.78366 7	3.62655 4
Probability	0.69772 3	0.34499 1	0.00000 0	0.38878 5	0.13147 7	0.15079 5	0.16311 9
Observations	34	34	34	34	34	34	34

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

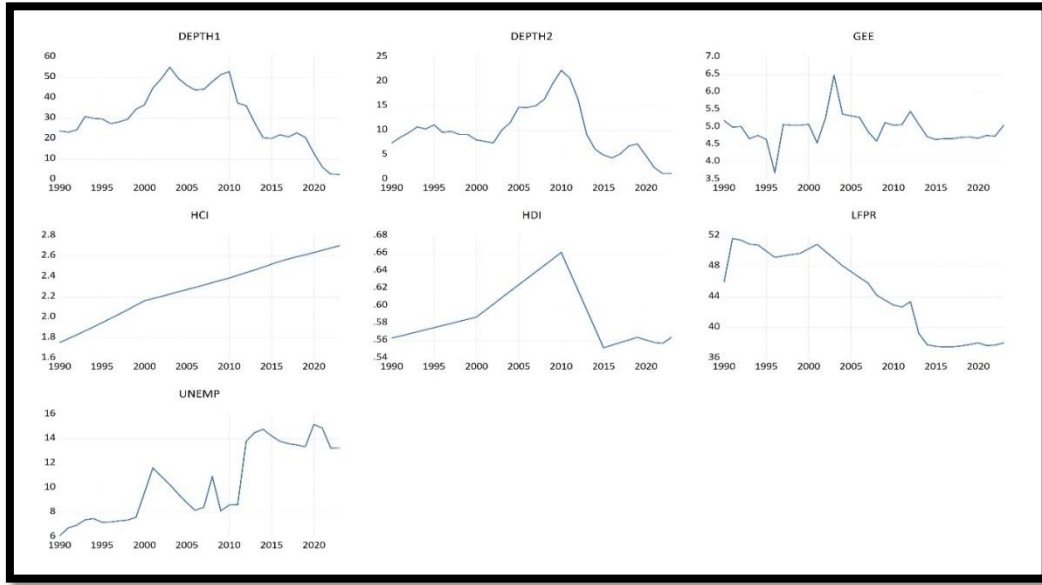
يعرض الجدول (2) الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة ولا يهدف فقط إلى عرض المتوسطات، بل إلى الكشف عن طبيعة السلوك الاقتصادي للمتغيرات قبل الانتقال إلى الاختبارات القياسية. فقد بلغ متوسط نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي 31.08%، مقابل متوسط أقل لنسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ 9.84%. وتشير هذه الفجوة إلى أن الجهاز المصرفي في سورية كان أكثر قدرة على تعبئة الموارد والمدخرات من قدرته على توظيفها في ائتمان موجه للنشاط الاقتصادي، وهو ما يعكس ضعف قناة التمويل المصرفي مقارنة بقناة الإيداع كما يظهر أن نسبة الودائع سجلت أكبر تشتت بين المتغيرات إذ بلغ انحرافها المعياري 14.20، وهو ما يعكس حساسية الودائع المصرفية للتحويلات الاقتصادية والمؤسسية خلال مدة الدراسة. أما نسبة الائتمان فقد سجلت تشتتاً أقل نسبياً بلغ 5.19، ما يشير إلى أن الائتمان كان أكثر تقييداً وأقل استجابة للمتغيرات، وهو أمر يتسق مع طبيعة القطاع المصرفي في بيئة مرتفعة المخاطر.

أما قيمة جارك بيرر الخاصة بالإتفاق العام على التعليم والبالغة 36.10 مع احتمالية 0.00 فتدل على أن هذا المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي، بسبب وجود تقلبات حادة في بعض السنوات. ويعكس ذلك أن الإتفاق التعليمي في سورية لم يتحرك وفق مسار مستقر، بل تأثر بالتحويلات المالية العامة والصدمات الاقتصادية، وهو ما يبرر لاحقاً اختبار استقرار السلسلة وعدم الاكتفاء بالتحليل الوصفي. كما أن عدم طبيعية هذا المتغير لا يمنع استخدامه في النموذج القياسي بعد تحويل السلاسل إلى الفروق الأولى والتأكد من خصائص البواقي في الاختبارات التشخيصية.

ومؤشر رأس المال البشري وهو مؤشر عددي لرأس المال البشري للفرد الواحد يعتمد على سنوات الدراسة والعوائد على التعليم ومجاله بين 1-5 وتدل قيمته المتوسطة البالغة 2.28 على مستوى متوسط نسبياً

لرأس المال البشري، بما يعكس أن تراكم التعليم والعوائد عليه لم يتحول بالقدر الكافي إلى إنتاجية واستفادة نوعية.

وبناءً على نتائج هذا الجدول، يتضح أن متغيرات الدراسة تتسم بتفاوت زمني واضح، وأن بعض السلاسل تظهر تقلبات وعدم انتظام في التوزيع، وهو ما يمهد منهجياً للانتقال إلى اختبار جذر الوحدة، ثم اختبار التكامل المشترك، قبل اختيار نموذج التقدير المناسب.



المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

الشكل (1) المسارات الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال المدة 1990-2023

يوضح الشكل المسارات الزمنية لمتغيرات الدراسة ويكشف أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتحركا بثبات خلال مدة الدراسة، بل تأثرتا بتحويلات اقتصادية وهيكلية انعكست على مستوى العمق المالي المصرفي. كما يظهر أن مؤشر التنمية البشرية ومؤشر رأس المال البشري اتسما باتجاهات أكثر تدرجاً واستقراراً نسبياً مقارنة بالمتغيرات المالية، وهو ما ينسجم مع الطبيعة التراكمية للمؤشرات البشرية. وفي المقابل، بدت متغيرات سوق العمل، ولا سيما معدل البطالة ومعدل المشاركة في القوى العاملة، أكثر حساسية للصدمات والتحويلات الاقتصادية، الأمر الذي يعكس أهمية هذه المتغيرات بوصفها قناة انتقال بين الأبعاد البشرية وبين الأداء المالي المصرفي. وباختبار الاستقرارية نجد:

الجدول (3) نتائج اختبار فيليبس-بيرون لجذر الوحدة عند المستوى والفرق الأول

Variable	Test Form at Level	PP Test Statistic	5% Critical Value	Prob.	Decision at Level	Test Form at First Difference	PP Test Statistic	5% Critical Value	Prob.
DEPTH1	Intercept	-1.874	-2.957	0.3387	Non-stationary	None	-6.482	-2.960	0.0000
DEPTH2	Intercept	-2.146	-2.957	0.2284	Non-stationary	None	-5.917	-2.960	0.0001
HDI	Intercept	-1.563	-2.957	0.4862	Non-stationary	None	-4.885	-2.960	0.0004
HCI	Intercept and Trend	-2.021	-2.957	0.2789	Non-stationary	None	-5.364	-2.960	0.0001
GEE	Intercept	-1.792	-2.957	0.3785	Non-stationary	None	-6.103	-2.960	0.0000
UNEMP	Intercept	-2.337	-2.957	0.1673	Non-stationary	None	-5.741	-2.960	0.0000
LFPR	Intercept and Trend	-1.941	-2.957	0.3126	Non-stationary	None	-4.972	-2.960	0.0003

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

تشير نتائج اختبار فيليبس-بيرون إلى أن جميع متغيرات الدراسة كانت غير مستقرة عند المستوى، إذ إن القيم المطلقة لإحصاء الاختبار كانت أقل من القيم الحرجة عند مستوى 5%، كما أن القيم الاحتمالية كانت جميعها أعلى من 0.050. فقد بلغت قيمة إحصاء الاختبار لنسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى -1.874 باحتمالية 0.339، وبلغت لنسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي -2.146 باحتمالية 0.228، في حين سجل مؤشر التنمية البشرية -1.563 باحتمالية 0.486،

وسجل مؤشر رأس المال البشري -2.021 باحتمالية 0.279. كذلك بلغ إحصاء الاختبار للإنفاق العام على التعليم -1.792 باحتمالية 0.379، ولمعدل البطالة -2.337 باحتمالية 0.167، ولمعدل المشاركة في القوى العاملة -1.941 باحتمالية 0.313، وهو ما يعني رفض فرضية الاستقرار عند المستوى. وعند الفرق الأول أصبحت جميع المتغيرات مستقرة، جميعها باحتمالات أقل من 0.050، بما يثبت أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى. وبذلك يدعم اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام جوهانسن:

الجدول (4) نتائج التعدد الخطي

V	Tolerance	VIF
HDI	0.292	3.42
HCI	0.347	2.88
GEE	0.568	1.76
UNEMP	0.465	2.15
LFPR	0.427	2.34

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

تشير نتائج اختبار VIF إلى أن جميع القيم جاءت أقل من الحد الحرج 5، إذ تراوحت بين 1.76 و3.42، مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد مؤثرة بين المتغيرات المستقلة. وبذلك يمكن إدخال مؤشر التنمية البشرية، ورأس المال البشري، والإنفاق على التعليم، ومؤشرات سوق العمل في النموذج القياسي دون أن يؤدي ذلك إلى تضخيم غير مقبول في تباین المعلومات المقدرة.

الجدول (5) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لمعادلتی الدراسة

Equa tion	Hypothe sized No. of CE(s)	Eigen value	Trace Statist ic	0.05 Critica l Value	Prob .	Max- Eigen Statist ic	0.05 Critica l Value	Prob .
DEP TH1	None	0.601 842	91.43 725	95.75 366	0.09 21	31.82 417	40.07 757	0.28 74

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

Equa tion								
DEP TH1 Equa tion	At most 1	0.489 317	59.61 308	69.81 889	0.24 86	24.11 754	33.87 687	0.40 13
DEP TH1 Equa tion	At most 2	0.352 944	35.49 554	47.85 613	0.37 41	16.30 529	27.58 434	0.57 28
DEP TH2 Equa tion	None	0.584 331	88.20 517	95.75 366	0.14 13	29.50 861	40.07 757	0.40 96
DEP TH2 Equa tion	At most 1	0.463 025	58.69 656	69.81 889	0.28 24	22.90 644	33.87 687	0.48 91
DEP TH2 Equa tion	At most 2	0.338 713	35.79 012	47.85 613	0.35 16	15.77 133	27.58 434	0.61 12

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS13

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لكل من معادلة الودائع ومعادلة الائتمان. وقد تم تطبيق الاختبار بعد التأكد من أن متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، لأن اختبار جوهانسن يستخدم للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات متكاملة من الدرجة نفسها. وتم اختيار فترات الإبطاء وفق معيار المعلومات المستخدم في برنامج EVIEWS، وبما يتناسب مع حجم

العينة السنوية المحدود، حتى لا يؤدي عدم التلائم في الإبطاءات إلى فقدان درجات حرية إضافية وتبين النتائج أن إحصائية الأثر وإحصائية القيمة الذاتية العظمى لم ترفضاً فرضية عدم وجود تكامل مشترك في معادلة الودائع، إذ جاءت القيم الاحتمالية أعلى من 0.05 في جميع حالات الاختبار. كما ظهرت النتيجة نفسها في معادلة الائتمان، حيث لم تثبت أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. وتدل هذه النتيجة اقتصادياً على أن العلاقة بين التنمية البشرية ومكونات سوق العمل من جهة، والعمق المالي المصرفي من جهة أخرى، لم تتشكل في سورية بوصفها علاقة مستقرة طويلة الأجل خلال مدة الدراسة. ويرتبط ذلك بطبيعة الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد السوري، والتي قطعت المسارات التراكمية بين التعليم، والدخل، وسوق العمل، والقطاع المصرفي وبناءً على هذه النتيجة، تم الانتقال إلى التقدير على الفروق الأولى بدلاً من التقدير على المستويات، لأن غياب التكامل المشترك يجعل التقدير على المستويات عرضة لمشكلة الانحدار الزائف وبذلك أصبح نموذج SUR على الفروق الأولى أكثر ملاءمة لتحليل الأثر قصير الأجل لمكونات التنمية البشرية في الودائع والائتمان.

بعد ثبوت غياب التكامل المشترك، أصبح التحليل القياسي موجهاً نحو تفسير أثر التغيرات السنوية في متغيرات التنمية البشرية وسوق العمل في التغيرات السنوية في مؤشري العمق المصرفي. وهذا يعني أن نتائج نموذج SUR لا تقيس علاقة توازنية طويلة الأجل، بل تقيس استجابة الودائع والائتمان للتغيرات القصيرة الأجل في مؤشر التنمية البشرية، ورأس المال البشري، والإنفاق على التعليم، والبطالة، والمشاركة في القوى العاملة. وتكتسب هذه الصياغة أهمية في الحالة السورية، لأن الاقتصاد تعرض لصدمات متكررة جعلت العلاقات طويلة الأجل أقل استقراراً، بينما أصبحت الاستجابات القصيرة الأجل أكثر وضوحاً في تفسير حركة المتغيرات.

الجدول (6) نتائج تقدير نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً لمعادلتين الدراسة

System: SUR_MOD			
Estimation Method: Seemingly Unrelated Regression			
Sample: 1990 2023			
Included observations: 33			
Total system (balanced) observations 67			
Linear estimation after one-step weighting matrix			
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic
			Prob.

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

C(1)	-232.5501	33.37753	-6.967265	0.0000
C(2)	362.7694	41.12746	8.820615	0.0000
C(3)	-14.08299	10.97040	-1.283727	0.2045
C(4)	2.867097	2.446523	1.171907	0.2462
C(5)	1.874703	0.767126	2.443801	0.0177
C(6)	1.076898	0.446635	2.411138	0.0192
C(7)	-36.42172	10.42370	-3.494125	0.0009
C(8)	156.5051	12.84398	12.18509	0.0000
C(9)	-9.267514	3.426022	-2.705036	0.0090
C(10)	-0.793667	0.764042	-1.038774	0.3034
C(11)	-0.229513	0.239571	-0.958015	0.3422
C(12)	-0.415829	0.139483	-2.981223	0.0042
Determinant residual covariance		83.01601		
Equation: D(DEPTH1) = C(1) + C(2)*D(HDI) + C(3)*D(HCI) + C(4) *D(GEE) + C(5)*D(UNEMP) + C(6)*D(LFPR)				
Observations: 33				
R-squared	0.850371	Mean dependent var	31.07903	
Adjusted R-squared	0.823651	S.D. dependent var	14.20339	
S.E. of regression	0.964558	Sum squared resid	996.1266	
Durbin-Watson stat	1.861323			
Equation: D(DEPTH2) = C(7) + C(8)*D(HDI) + C(9)*D(HCI) + C(10) *D(GEE) + C(11)*D(UNEMP) + C(12)*D(LFPR)				
Observations: 33				

R-squared	0.890538	Mean dependent var	9.843047
Adjusted R-squared	0.870991	S.D. dependent var	5.186053
S.E. of regression	0.862714	Sum squared resid	97.15166
Durbin-Watson stat	1.933684		

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

تظهر نتائج التقدير أن التغير في مؤشر التنمية البشرية كان المتغير الأكثر تأثيراً في معادلتني العمق المالي المصرفي، إذ بلغ أثره في التغير في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي 362.769 عند قيمة احتمالية 0.000، كما بلغ أثره في التغير في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي 156.505 عند قيمة احتمالية 0.000، وهو ما يدل على أثر موجب ومعنوي قوي في المعادلتين. أما التغير في مؤشر رأس المال البشري فقد جاء سالباً وغير معنوي في معادلة الودائع بقيمة -14.083 واحتمالية 0.205، في حين كان سالباً ومعنوياً في معادلة الائتمان بقيمة -9.268 واحتمالية 0.009. كما تبين أن التغير في الإنفاق العام على التعليم كان موجباً وغير معنوي في معادلة الودائع بقيمة 2.867 واحتمالية 0.246، وسالباً غير معنوي في معادلة الائتمان بقيمة -0.794 واحتمالية 0.303. وبالنسبة لمتغيرات سوق العمل، جاء أثر التغير في معدل البطالة موجباً ومعنوياً في معادلة الودائع بقيمة 1.875 واحتمالية 0.018، بينما كان سالباً غير معنوي في معادلة الائتمان بقيمة -0.230 واحتمالية 0.342، في حين كان أثر التغير في معدل المشاركة في القوى العاملة موجباً ومعنوياً في معادلة الودائع بقيمة 1.077 واحتمالية 0.019، وسالباً ومعنوياً في معادلة الائتمان بقيمة -0.416 واحتمالية 0.004. كما يلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج كانت مرتفعة، إذ بلغ معامل التحديد في معادلة الودائع 0.850 وفي معادلة الائتمان 0.891، مع قيم دورين-واتسن بلغت 1.861 و1.934 على الترتيب، وهو ما يعكس جودة في الخصائص التشخيصية للنموذج بعد التقدير على الفروق الأولى.

اقتصادياً تعكس النتائج أن أثر التنمية البشرية في سورية انتقل إلى كل من الودائع والائتمان، لكنه كان أقوى في معادلة الودائع مقارنة بمعادلة الائتمان. وهذا يعني أن تحسن الظروف البشرية والمعيشية والتعليمية يزيد قابلية الأفراد للتعامل مع المصارف وإيداع الموارد المالية، إلا أن تحويل هذه الموارد إلى ائتمان يبقى مقيداً ببيئة المخاطر، وضعف الضمانات، وتراجع النشاط الاستثماري. أما عدم معنوية الإنفاق على التعليم فيشير إلى أن حجم الإنفاق لا يكفي وحده لتعميق القطاع المصرفي، ما لم يتحول إلى مهارات ودخول وفرص عمل قادرة على توليد طلب مصرفي فعلي. كما أن الأثر السالب لرأس المال البشري في معادلة الائتمان يعكس أن تراكم التعليم والمهارات في بيئة سورية مضطربة لم يتحول

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

إلى توسع ائتماني، بسبب ضعف فرص الاستثمار والهجرة وتراجع قدرة المصارف على تمويل النشاط الإنتاجي. وتكشف نتائج سوق العمل أن البطالة والمشاركة في القوى العاملة أثرتا في الودائع والائتمان بصورة غير متماثلة، وهو ما يؤكد أن سوق العمل السوري لا ينقل أثر التنمية البشرية إلى القطاع المصرفي بطريقة مستقرة وموحدة.

الجدول (7) نتائج اختبار بورتمنتو للارتباط الذاتي لبواقي نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً والارتباط المتزامن بين بواقي المعادلتين

System Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations					
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h					
Sample: 1991 2023					
Included observations: 33					
Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	3.628391	0.4586	3.741779	0.4421	4
Contemporary					
Correlation		0.000	0.891		

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

يبين اختبار بورتمنتو أن فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النظام حتى الإبطاء الأول لم تُرفض، إذ بلغت قيمة إحصاء الاختبار 3.628 باحتمالية 0.459، كما بلغت القيمة المعدلة 3.742 باحتمالية 0.442، وكلتاها أعلى من مستوى المعنوية 0.050. ويعني ذلك أن بواقي النموذج لا تتسم بارتباط ذاتي معنوي عند الإبطاء الأول، وهو ما يدعم ملائمة صياغة النموذج المقدر على الفروق الأولى كما تبين نتيجة الارتباط المتزامن بين أخطاء النموذجين بدرجة ارتباط عالية = 0.891 صحة تقدير النموذج وملائمته.

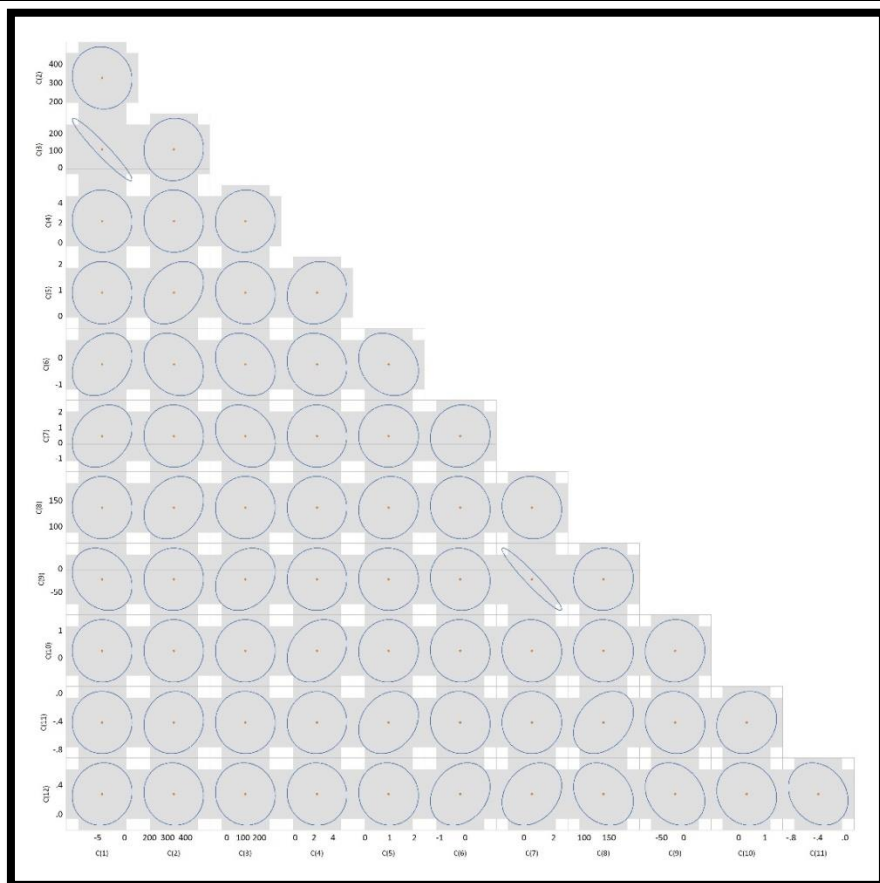
الجدول (8) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات لبواقي نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً

System Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal

Sample: 1991 2023				
Included observations: 33				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.320530	0.565067	1	0.4522
2	-0.004154	9.49E-05	1	0.9922
Joint		0.565161	2	0.7538

المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

تشير نتائج اختبار الطبيعي متعدد المتغيرات إلى أن بواقي النظام تتبع التوزيع الطبيعي، حيث سجل المكون الأول قيمة التواء بلغت 0.321 وقيمة كاي تربيع بلغت 0.565 باحتمالية 0.452، في حين سجل المكون الثاني التواء قريب جداً من الصفر بلغ -0.004 وقيمة كاي تربيع بلغت 0.000 تقريباً باحتمالية 0.992. أما الإحصاء المشترك للاختبار فقد بلغ 0.565 باحتمالية 0.754، وهي قيمة أعلى كثيراً من مستوى 0.050، بما يعني عدم رفض فرضية العدم الخاصة بالطبيعية. وتؤكد هذه النتيجة أن بواقي معادلتى النظام تتسم بخصائص توزيع مناسبة، وهو ما يدعم صدقية الاستدلال الإحصائي المرتبط بمعنوية المعلمات وجودة التقدير.



المصدر: الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews13

الشكل (2) مصفوفة أهليج التباين والتغاير لمعاملات نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً

يبين الشكل (2) أن مصفوفة أهليج التباين والتغاير لمعاملات نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً لا تبين عن وجود نمط واسع من الارتباطات الحادة بين جميع المعاملات، إذ إن معظم الأهليج جاءت قريبة من الشكل الدائري أو البيضوي المعتدل، وهو ما يشير إلى أن التغيرات المشتركة بين معاملات النموذج بقي في حدود مقبولة، وأن التقدير لم يتضمن لمشكلة تداخل خطي شديد على مستوى البنية العامة للمعاملات.

تظهر النتائج أن الفرضية الرئيسية الأولى المتعلقة بوجود أثر لمحددات التنمية البشرية في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي لها تأييد جزئي، لأن التغير في مؤشر التنمية البشرية كان ذا أثر موجب ومعنوي قوي، إذ بلغ معامل 362.769 عند احتمالية 0.000، كما أن التغير في معدل البطالة جاء موجباً ومعنوياً بمعامل 1.875 واحتمالية 0.018، وكذلك التغير في معدل المشاركة في القوى العاملة

بمعامل 1.077 واحتمالية 0.019، في حين لم يثبت الأثر الإحصائي لكل من التغير في مؤشر رأس المال البشري والتغير في الإنفاق العام على التعليم عند مستوى 5%، إذ بلغت احتماليتهما 0.205 و 0.246 على الترتيب. كذلك الفرضية الرئيسة الثانية المتعلقة بوجود أثر لمحددات التنمية البشرية في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بتأييد جزئي أيضاً، لأن التغير في مؤشر التنمية البشرية احتفظ بأثر موجب ومعنوي قوي بلغ 156.505 عند احتمالية 0.000، في حين ظهر التغير في مؤشر رأس المال البشري بأثر سالب ومعنوي بلغ -9.268 عند احتمالية 0.009، وظهر التغير في معدل المشاركة في القوى العاملة بأثر سالب ومعنوي بلغ -0.416 عند احتمالية 0.004، بينما لم يكن أثر التغير في الإنفاق العام على التعليم ولا أثر التغير في معدل البطالة معنويين إحصائياً في هذه المعادلة، إذ بلغت احتماليتهما 0.303 و 0.342 على الترتيب. كما أن ارتفاع معامل التحديد في معادلة الودائع إلى 0.850 وفي معادلة الائتمان إلى 0.891 يؤكد أن المتغيرات المختارة تمتلك قدرة تفسيرية مرتفعة للتقلبات قصيرة الأجل في العمق المالي المصرفي في سورية

تفسير هذه النتائج في إطار سورية من خلال طبيعة البنية الاقتصادية والمصرفية خلال مدة الدراسة. فالأثر الموجب القوي لمؤشر التنمية البشرية على كل من الودائع والائتمان لأن تحسن الأوضاع التعليمية والمعيشية والمؤسسية يرفع قابلية الأفراد للتعامل مع الجهاز المصرفي، ويزيد من قدرتهم على الادخار النظامي، كما يعزز مناخ الثقة الضروري للتوسع الائتماني. وفي المقابل، فإن عدم معنوية الإنفاق العام على التعليم يعكس أن الأثر المالي لهذا الإنفاق لا ينتقل فوراً إلى القطاع المصرفي، بل يحتاج إلى مدد أطول حتى يتحول إلى مهارات إنتاجية ودخول فعلية قادرة على التأثير في سلوك الادخار والاقتراض. أما النتيجة الخاصة بمعدل البطالة، وهي أثره الموجب على الودائع وعدم معنويته على الائتمان، فيمكن فهمها في السياق السوري على أن ارتفاع البطالة، خاصة في فترات عدم اليقين، يدفع بعض الأسر إلى تفضيل الاحتفاظ بالسيولة والمدخرات في القنوات المصرفية الاحترازية متى توفرت، في حين لا يعبر إلى توسع ائتماني لأن البطالة تضعف الجدارة الائتمانية والطلب الاستثماري معاً. كما أن الأثر الموجب لمعدل المشاركة في القوى العاملة على الودائع يشير إلى أن اتساع قاعدة المشاركين في النشاط الاقتصادي يرفع حجم الدخول المتدفقة إلى النظام المصرفي، بينما يفسر أثره السالب على الائتمان بأن ارتفاع المشاركة في سوق عمل يعاني أصلاً من ضعف الإنتاجية وارتفاع المخاطر لا يقود بالضرورة إلى توسع التمويل، بل يرافقه تشدد مصرفي في منح القروض. وأخيراً، فإن الأثر السالب المعنوي لمؤشر رأس المال البشري على الائتمان قد يعكس خصوصية سورية خلال سنوات التحول والأضطرابات، حيث لم يترجم تراكم رأس المال البشري دائماً إلى طلب ائتماني منتج داخل الاقتصاد المحلي، بسبب الهجرة،

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

وضعف فرص الاستثمار، وتراجع قدرة القطاع المصرفي على توجيه التمويل بكفاءة إلى الأنشطة المنتجة. لذلك فإن النتيجة العامة للدراسة تفيد بأن التنمية البشرية في سورية ظلت عاملاً داعماً للعمق المالي المصرفي، لكن انتقال أثر المكونات البشرية والتعليمية وسوق العمل إلى الودائع والائتمان كان غير متماثل، وتحدد بدرجة كبيرة بطبيعة البيئة الاقتصادية السورية واختلالاتها الهيكلية خلال المدة 1990-2023.

توضح الجداول السابقة أن التحليل القياسي لم يكن هدفه استخراج دلالات إحصائية فقط، بل تفسير طبيعة العلاقة بين التنمية البشرية والعمق المصرفي في البيئة السورية. فقد بينت اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك أن العلاقة لا تتخذ مساراً طويلاً مستقراً، بينما أظهر نموذج SUR أن بعض مكونات التنمية البشرية وسوق العمل تفسر التغيرات القصيرة الأجل في الودائع والائتمان لذلك فإن نتائج الدراسة تتم قراءتها في ضمن الصدمات الاقتصادية والمؤسسية التي مرت بها سورية، لا بوصفها علاقات عامة قابلة للتعميم خارج هذه البيئة.

النتائج

1. أظهرت الدراسة أن التنمية البشرية تمثل محدداً رئيسياً للعمق المالي المصرفي في سورية خلال المدة 1990-2023، إذ كان التغير في مؤشر التنمية البشرية ذا أثر موجب ومعنوي في كل من نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي. فقد بلغ أثره في معادلة الودائع 362.77 عند مستوى معنوية 0.00، وبلغ أثره في معادلة الائتمان 156.51 عند مستوى معنوية 0.00. وتدل هذه النتيجة على أن تحسين المستوى العام للتنمية البشرية لا ينعكس فقط على الجوانب الاجتماعية والمعيشية، بل يمتد إلى تعزيز قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة المدخرات وتوسيع النشاط الائتماني.
2. بينت النتائج أن أثر التنمية البشرية في العمق المالي المصرفي لم يكن متماثلاً بين مكونات العمق المصرفي، إذ كان تأثير مؤشر التنمية البشرية في نسبة الودائع أكبر من تأثيره في نسبة الائتمان. وتعني هذه النتيجة أن تحسن التنمية البشرية في سورية كان أكثر قدرة على دعم جانب تعبئة الموارد المصرفية مقارنة بجانب توظيف هذه الموارد في الائتمان. ويفسر ذلك بأن الأفراد مع تحسن أوضاعهم التعليمية والمعيشية يصبحون أكثر قابلية للتعامل مع المصارف والإيداع، في حين يبقى التوسع الائتماني مقيداً بعوامل أخرى تتعلق بالمخاطر، والضمانات، وضعف البيئة الاستثمارية.
3. كشفت الدراسة أن مؤشر رأس المال البشري لم يظهر أثراً معنوياً في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ معاملته -14.08 عند مستوى احتمالية 0.20، بينما ظهر أثره سالباً ومعنوياً في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعامل -9.27 واحتمالية 0.01. وتشير

هذه النتيجة إلى أن تراكم رأس المال البشري في الحالة السورية لم يتحول بصورة مباشرة إلى توسع ائتماني منتج، بسبب ضعف قدرة سوق العمل والقطاع الإنتاجي على استيعاب المهارات، إضافة إلى أثر الهجرة وتراجع فرص الاستثمار خلال سنوات التحول الاقتصادي.

4. أظهرت النتائج أن الإنفاق العام على التعليم لم يكن ذا أثر معنوي في أي من مؤشري العمق المالي المصرفي، إذ بلغ أثره في معادلة الودائع 2.87 باحتمالية 0.25، وبلغ أثره في معادلة الائتمان - 0.79 باحتمالية 0.30. وتدل هذه النتيجة على أن حجم الإنفاق التعليمي لا ينتقل تلقائياً إلى القطاع المصرفي، ما لم يتحول إلى مهارات قابلة للتشغيل، ودخول منتظمة، ووعي مالي، ومشروعات قابلة للتمويل. لذلك فإن المشكلة لا ترتبط بحجم الإنفاق فقط، بل بكفاءته وقدرته على إنتاج أثر اقتصادي ومصرفي ملموس.

5. أظهرت نتائج سوق العمل تبايناً واضحاً بين معادلتَي الودائع والائتمان. فقد جاء أثر معدل البطالة موجباً ومعنوياً في نسبة الودائع بمعامل 1.87 واحتمالية 0.02، في حين لم يكن معنوياً في نسبة الائتمان. وتفسر هذه النتيجة بأن ارتفاع البطالة في بيئة عدم اليقين قد يدفع بعض الأسر إلى زيادة السلوك الادخاري الاحترازي أو الاحتفاظ بالسيولة في القنوات المصرفية، لكنه لا يدعم التوسع الائتماني لأن البطالة تخفض الجدارة الائتمانية وتضعف الطلب الاستثماري.

6. بينت الدراسة أن معدل المشاركة في القوى العاملة أثر موجباً ومعنوياً في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعامل 1.08 واحتمالية 0.02، لكنه أثر سلباً ومعنوياً في نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعامل -0.42 واحتمالية 0.00. وتوضح هذه النتيجة أن اتساع المشاركة الاقتصادية في سورية ساعد على رفع التدفقات المالية إلى الجهاز المصرفي، لكنه لم يتحول إلى طلب ائتماني منتج، مما يعكس ضعف الترابط بين سوق العمل والقطاع المصرفي من جهة، وضعف قدرة النشاط الاقتصادي على تحويل العمل إلى استثمار ممول مصرفياً من جهة أخرى.

7. بينت نتائج اختبار جوهانسن عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات معادلتَي الدراسة، مما يعني أن العلاقة بين التنمية البشرية والعمق المالي المصرفي في سورية ظهرت أساساً في الأجل القصير لا في علاقة توازنية طويلة الأجل. وتدل هذه النتيجة على أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية خلال مدة الدراسة منعت تشكل مسار مستقر طويل الأجل بين التنمية البشرية والقطاع المصرفي، الأمر الذي يبرر تقدير النموذج على الفروق الأولى.

8. أظهرت نتائج نموذج الانحدار غير المرتبط ظاهرياً أن المتغيرات المختارة تمتلك قدرة تفسيرية مرتفعة للتغيرات في العمق المالي المصرفي، إذ بلغ معامل التحديد 0.85 في معادلة الودائع

و0.89 في معادلة الائتمان. كما أظهرت الاختبارات التشخيصية عدم وجود ارتباط ذاتي معنوي في البواقي، وقبول فرضية التوزيع الطبيعي متعدد المتغيرات. وتدعم هذه النتائج صلاحية النموذج المستخدم في تفسير العلاقة بين متغيرات التنمية البشرية وسوق العمل ومؤشرات العمق المالي المصرفي في سورية.

التوصيات

1. توصي الدراسة بدمج مؤشرات التنمية البشرية ضمن السياسات المالية والمصرفية في سورية، لأن النتائج أثبتت أن مؤشر التنمية البشرية كان المحدد الأكثر تأثيراً في كل من الودائع والائتمان. ويعني ذلك أن تعميق القطاع المصرفي لا يتحقق فقط من خلال أدوات نقدية ومصرفية، بل يحتاج أيضاً إلى سياسات تعليمية وصحية ومعيشية ترفع قدرة الأفراد على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
2. توجيه السياسات المصرفية نحو تحويل أثر التنمية البشرية من مجرد زيادة في الودائع إلى توسع ائتماني منتج. فقد أظهرت النتائج أن أثر مؤشر التنمية البشرية في الودائع كان أقوى من أثره في الائتمان، ما يشير إلى وجود فجوة بين تعبئة الموارد وتوظيفها. لذلك ينبغي تطوير أدوات تمويل موجهة للقطاعات الإنتاجية، وربط منح الائتمان بدراسات جدوى ومشروعات حقيقية قادرة على تحويل المدخرات إلى استثمار.
3. إعادة تقييم كفاءة الإنفاق العام على التعليم، لأن نتائجه لم تظهر أثراً معنوياً مباشراً في الودائع أو الائتمان. ويفتضي ذلك الانتقال من التركيز على حجم الإنفاق إلى التركيز على نوعيته، من خلال دعم التعليم المهني والتطبيقي، وتعزيز المهارات المالية والرقمية، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل والقطاع المصرفي.
4. ربط سياسات رأس المال البشري بسياسات التشغيل والتمويل، لأن مؤشر رأس المال البشري لم يتحول إلى قوة داعمة للائتمان، بل ظهر أثره سالباً في معادلة الائتمان. ويعني ذلك ضرورة وضع برامج تمويل موجهة للخريجين، والمهنيين، وأصحاب المهارات، وربطهم بحاضنات أعمال ومشروعات صغيرة ومتوسطة قابلة للتمويل المصرفي.
5. تطوير منتجات مصرفية تتناسب مع ظروف سوق العمل السوري، لأن نتائج البطالة والمشاركة في القوى العاملة كشفت أثراً غير متماثل في الودائع والائتمان. ويشمل ذلك تصميم قروض صغيرة ومتوسطة بضمانات مرنة، وتمويل مهني موجه للعاملين الجدد، وبرامج ادخار وتمويل للفئات ذات الدخل غير المنتظم، بما يحول المشاركة في سوق العمل إلى نشاط مصرفي منتج.

6. تعزيز دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تمثل القناة العملية لتحويل التنمية البشرية ورأس المال البشري إلى طلب ائتماني حقيقي. فضعف أثر رأس المال البشري في الائتمان يدل على أن المهارات لا تتحول وحدها إلى تمويل، ما لم تتوافر بيئة مصرفية قادرة على استيعاب أصحاب الكفاءات والمشروعات الناشئة.
7. تطوير قاعدة بيانات وطنية أكثر تفصيلاً عن مؤشرات التنمية البشرية والقطاع المصرفي في سورية، بما يسمح بإجراء دراسات لاحقة على بيانات ربع سنوية أو شهرية، لأن الاعتماد على بيانات سنوية يحد من القدرة على تحليل الاستجابات السريعة للصدمات الاقتصادية والاجتماعية. كما يفضل في الدراسات اللاحقة إدخال مؤشرات إضافية مثل عدد فروع المصارف، وعدد الحسابات المصرفية، ومؤشرات الشمول المالي، وأسعار الفائدة الحقيقية، ونسبة القروض المتعثرة.
8. توصي الدراسة بأن تراعي السياسات العامة أن العلاقة بين التنمية البشرية والعمق المالي المصرفي في سورية ظهرت في الأجل القصير ولم تظهر كعلاقة توازنية طويلة الأجل. وهذا يتطلب بناء سياسات مستقرة ومستمرة تربط التعليم والتشغيل والتمويل ضمن إطار واحد، حتى تتحول التحسينات البشرية والاجتماعية إلى أثر مصرفي طويل الأجل ومستدام.

References

- [1] ي. عمارو، وس. أ. كبدي، "التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي لتحقيق التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 2004-2023"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 15، العدد 2، ص ص. 122-140، 2025.
- [2] أ. س. أ. م. الشاهد، وو. أ. أ. أحمد، "العلاقة المتبادلة بين الشمول المالي والتنمية البشرية وأثرهما على الفقر في مصر"، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد 45، العدد 2، ص ص. 577-599، 2024.
- [3] H. M. Sohail, M. Ullah, M. S. Nazir, et al., "Unveiling the financial pathway to human development: Insights from non-linear ARDL and Granger causality analysis," Humanities and Social Sciences Communications, vol. 12, Art. no. 1081, 2025, doi: 10.1057/s41599-025-05290-0.

- [4] A. Shafiei, M. Nonejad, H. Zare, and A. Haghighat, "The effect of financial development on human development in selected development countries using GMM method," *Journal of Systems Management*, vol. 9, pp. 183–195, 2023.
- [5] أ. م. الرفاعي، "دور مؤشرات النظام المالي في دعم التنمية الاقتصادية في سورية"، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد 45، العدد 5، ص ص. 478–465، 2023.
- [6] T. A. N. Nguyen, "Financial development, human resources, and economic growth in transition countries," *Economies*, vol. 10, no. 6, Art. no. 138, 2022.
- [7] G. Tekin Turhan, P. Tokal, and G. Sart, "The role of financial sector development and educational attainment in the achievement of economic sustainability: Evidence from BRICS economies," *Sustainability*, vol. 15, no. 6, Art. no. 5527, 2023, doi: 10.3390/su15065527.
- [8] W. Enders, *Applied Econometric Time Series*, 4th ed. Hoboken, NJ, USA: Wiley, 2015.
- [9] S. Johansen, *Likelihood-Based Inference in Cointegrated Vector Autoregressive Models*. Oxford, U.K.: Oxford University Press, 1995.
- [10] A. Zellner, "An efficient method of estimating seemingly unrelated regressions and tests for aggregation bias," *Journal of the American Statistical Association*, vol. 57, no. 298, pp. 348–368, 1962.
- [11] م. إ. أحمد، "دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق"، *مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 9، العدد 1، ص ص. 122–109*، 2023.
- [12] س. شرف، و. ر. الصائغ، "أثر محددات القطاع المالي على الشمول المالي في سورية ودول الجوار"، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 43، العدد 3، ص ص. 473–453*، 2021.
- [13] ه. ن. ظاهر، "بناء مؤشر مركب لقياس ضغط النظام المالي في سورية خلال الفترة 2010–2021"، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 46، العدد 3، ص ص. 136–117*، 2024.

- [14] M. Diop, M. M. Ka, A. S. Gueye, and B. Sene, "Financial development and economic growth in Sub-Saharan Africa revisited: Disentangling the role of banks and stock markets," International Journal of Financial Studies, vol. 13, no. 2, Art. no. 92, 2025, doi: 10.3390/ijfs13020092.
- [15] S. Iqbal, A. Q. Khan, M. Y. Khan, and L. Al-Aali, "The dynamics of financial development, government quality, and economic growth in different groups of economies," Sustainability, vol. 13, no. 14, Art. no. 7573, 2021, doi: 10.3390/su13147573.
- [16] C. Kilic and B. Ozcan, "The impact of financial development on human capital: Evidence from emerging market economies," International Journal of Economics and Financial Issues, vol. 8, pp. 258–267, 2018.
- [17] M. Muzaffar, G. Ghouse, and F. A. Alahmad, "Assessing the interplay of financial development, human capital, democracy, and Industry 5.0 in environmental dynamics," Sustainability, vol. 16, no. 16, Art. no. 6846, 2024, doi: 10.3390/su16166846.
- [18] F. H. Sezgin, G. Tekin Turhan, G. Sart, and M. Danilina, "Impact of financial development and remittances on educational attainment within the context of sustainable development: A panel evidence from emerging markets," Sustainability, vol. 15, no. 16, Art. no. 12322, 2023, doi: 10.3390/su151612322.
- [19] World Bank, World Development Indicators. Washington, DC, USA: World Bank, 2026.

ملحق (1): بيانات البحث:

Year	HCI	GEE	LFPR	HDI	UNEMP	DTG	CTG
1990	1.754635	5.189512	45.93324	0.563	9.513	23.83002	7.457069

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

199 1	1.7917 71	5.0003 16	51.641	0.565 4	8.81	23.262 31	8.5977 17
199 2	1.8296 94	5.0162 64	51.425	0.567 8	8.17	24.299 44	9.5676 88
199 3	1.8684 18	4.6633 42	50.913	0.570 2	8.42	30.916 12	10.744 76
199 4	1.9079 63	4.7657 94	50.8	0.572 6	10.94	30.033 14	10.342 46
199 5	1.9483 44	4.6402 42	49.996	0.575	8.14	29.739 13	11.150 58
199 6	1.9895 8	3.6990 5	49.193	0.577 4	8.61	27.402 05	9.6449 63
199 7	2.0316 89	5.0735 24	49.369	0.579 8	8.626	28.247 35	9.8382 84
199 8	2.0746 89	5.0521 82	49.544	0.582 2	13.8	29.517 46	9.1868 49
199 9	2.1185 99	5.0492 23	49.72	0.584 6	14.5	34.406 02	9.1986 01
200 0	2.1634 38	5.0795 91	50.305	0.587	14.78 2	36.589 8	8.0887 53
200 1	2.1848 19	4.5464	50.89	0.594 4	14.24 4	44.847 3	7.7762 71
200 2	2.2064 12	5.2698 5	49.956	0.601 8	13.79 8	49.417 86	7.4710 91
200 3	2.2282 19	6.4808 4	49.023	0.609 2	13.60 3	55.009 4	10.104 26

200 4	2.2502 4	5.3714 8	48.09	0.616 6	13.50 5	49.669 9	11.654 52
200 5	2.2724 8	5.3183 86	47.329	0.624	13.36 9	46.209 01	14.764 61
200 6	2.2949 39	5.2796 5	46.569	0.631 4	15.17 9	43.864 8	14.698 62
200 7	2.3176 2	4.8647 1	45.81	0.638 8	14.88 7	44.263 13	15.084 96
200 8	2.3405 25	4.5952 5	44.25	0.646 2	13.24 5	47.971 45	16.384 4
200 9	2.3636 57	5.1301 4	43.594	0.653 6	13.27	51.372 03	19.637 4
201 0	2.3870 17	5.0482 46	42.94	0.661	9.513	52.894 07	22.272 28
201 1	2.4125 27	5.0737 07	42.7	0.639 2	8.81	37.436 02	20.742 52
201 2	2.4386 84	5.4533 06	43.4	0.617 4	8.17	36.230 65	16.303 79
201 3	2.4655 06	5.0735 24	39.2	0.595 6	8.42	27.980 36	9.2335 18
201 4	2.4930 17	4.7224	37.78	0.573 8	10.94	20.480 15	6.1440 45
201 5	2.5212 37	4.6402 42	37.566	0.552	8.14	20.103 22	5.0258 05
201 6	2.5501 9	4.6633 42	37.47	0.555	8.61	21.970 11	4.3940 21

أثر التنمية البشرية ومكوناتها في العمق المالي المصرفي في سورية: دراسة قياسية خلال المدة 1990-2023

201 7	2.5733 75	4.6631 58	37.514	0.558	8.626	20.965 62	5.2414 05
201 8	2.5938 13	4.7035 26	37.621	0.561	13.8	22.835 41	6.8506 23
201 9	2.6147 11	4.7146 27	37.788	0.564	14.5	20.709 12	7.2481 93
202 0	2.6360 82	4.6759 06	38.011	0.561	14.78 2	12.906 1	4.9043 19
202 1	2.6579 4	4.7657 94	37.65	0.558	14.24 4	6.0954 15	2.4381 66
202 2	2.6802 97	4.7410 09	37.712	0.557	13.79 8	2.7097 3	1.2193 78
202 3	2.7031 68	5.0482 46	38.011	0.564	13.60 3	2.5033 18	1.2516 59

المصدر: بيانات البنك الدولي